

Distr.
GENERAL

DP/1999/16
30 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان



الدورة السنوية لعام ١٩٩٩
٢٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإصلاح الأمم المتحدة

أولا - مقدمة

- ١ - يبرز هذا التقرير، الذي تم إعداده ليكون أساسا للنقاش بشأن البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت، المساهمات المحددة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في متابعة برنامج الأمين العام للإصلاح (A/51/950) وقراري الجمعية العامة المناظرين له وهما القرار ١٢/٥٢ ألف والقرار ١٢/٥٢ باء الى جانب القرار ١٩٢/٥٣ بشأن استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.
- ٢ - وعلاوة على القرارات المذكورة أعلاه، يستند البرنامج في تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة الى الولاية التي أعطاهها له المجلس التنفيذي بمقرره ١٤/٩٤ المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، لمساعدة منظومة الأمم المتحدة على أن تصبح قوة موحدة وقوية من أجل التنمية البشرية المستدامة.
- ٣ - وبناء على طلب مدير البرنامج قام مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإعداد دراسة مستكملة للتقدم المحرز عموما حتى هذا التاريخ عملا بالمبادرة الإصلاحية للأمين العام (انظر مرفق هذا التقرير). ويود مدير البرنامج الإعراب عن تقديره العميق للشركاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وخاصة أعضاء اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الذين لولا مشاركتهم الكاملة وعملهم الدؤوب لما أمكن تحقيق الإنجازات التي تمت حتى هذا التاريخ.

ثانيا - التوصيات المحددة الواردة ببرنامج الإصلاح

٤ - لقد وضع برنامج الإصلاح (A/51/950) خمس توصيات محددة تتصل بالبرنامج بصورة مباشرة: (أ) إنشاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (الاجراءان ٩ و ١٠، الفقرتان ٧٣ و ١٥٣)؛ (ب) توفير تمويل يمكن التنبؤ به عن طريق ترتيبات توضع لعدة سنوات (الاجراء ١١ (أ) الفقرة ١٦٧)؛ (ج) العلاقات مع البنك الدولي (الفقرتان ٧٩ و ١٦٧)؛ (د) تقديم الدعم لأنشطة تخفيف آثار الكوارث الطبيعية (الفقرة ١٨٩)؛ (هـ) إنشاء دائرة الأمم المتحدة للاتصال مع دوائر الأعمال الحرة (الاجراء ١٧ (ج) و (د). وتجري مناقشة هذه التوصيات أدناه، كما ستبرز المسائل المتعلقة.

ألف - مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

٥ - كما تبين من تقرير مدير البرنامج الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1999/10)، فإن إنشاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يمثل من منظور البرنامج دعما قويا بالنسبة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن الأنشطة التنفيذية، وهي القرارات ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ و ١٩٢/٥٣. ويوفر البرنامج دعما هاما لهذه التوصية من توصيات برنامج الإصلاح عن طريق تمويله لمكتب المجموعة الإنمائية الذي يعمل، في جملة أمور، بصفته أمانة دائمة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وإن التأكيد مرة أخرى في برنامج الإصلاح على دور البرنامج بصفته الممول والمدير لنظام المنسقين المقيمين بالإضافة الى الحكم القاضي بأن يتراأس مدير البرنامج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يوفر تلاحما إداريا كبيرا في المقر وعلى الصعيد القطري كليهما. ومن التطورات الإيجابية جدا إعاره كبار الموظفين من صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مما يزيد من الإحساس بالملكية المشتركة لمكتب المجموعة الإنمائية والمشاركة فيه من جانب كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

التحديات المتبقية

٦ - لقد حققت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقدما سريعا بشأن أحكام محددة في التشريعات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية، كما هو مبين بالتفصيل في الوثيقة DP/1999/10. والتحدي الرئيسي المتبقي هو تحقيق الوصول الفعال الى منظومة الأمم المتحدة ككل، لأن الأنشطة التنفيذية المنسقة في إطار نظام المنسق المقيم تهم المنظومة ككل. وإن إقامة الروابط عن طريق لجنة التنسيق الإدارية وآلياتها الفرعية، وخاصة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، سيكون لها الأولوية في عام ١٩٩٩ والأعوام القادمة. كما أن الدور المشجع للهيئات الإدارية للصناديق والبرامج فضلا عن الوكالات المتخصصة سيكون حاسما لإحراز مزيد من التقدم في هذا الشأن. وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات، أقرت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في دورتها الرابعة عشرة المعقودة في آذار/ مارس ١٩٩٩، بالنيابة عن لجنة التنسيق الإدارية، المذكرة التوجيهية الهامة للجنة التنسيق الإدارية بشأن التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي حولت، كأمر واقع، التقييم القطري وإطار عمل الأمم المتحدة الى أدوات تستخدمها المنظومة ككل وليس كيانات الأمم المتحدة فقط.

وتساعد هذه الخطوة على التصدي لأحد المشاغل الرئيسية للدول الأعضاء فيما يتعلق باشتراك منظومة الأمم المتحدة ككل. وفي دورتها الأولى لعام ١٩٩٩ المعقودة في ٩ نيسان/أبريل أحاطت لجنة التنسيق الإدارية علماً بالإجراء الذي اتخذته اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، كما أقرت بياناً يدعم عملية متابعة القرار ١٩٢/٥٣.

التوصيات

٧ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يطلب إلى البرنامج، عن طريق اشتراكه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولجنة التنسيق الإدارية وآلية لجنة التنسيق الإدارية وعن طريق دعمه المباشر لمكتب المجموعة الإنمائية، مواصلة دعم الجهود الجارية وتعزيزها لإقامة الروابط بين عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة ككل.

باء - التمويل الذي يمكن التنبؤ به عن طريق الترتيبات المتعددة السنوات

٨ - يطلب برنامج الإصلاح وضع اقتراح بشأن التمويل الأساسي مع تقاسم الأعباء وتعهدات معلنة متعددة السنوات. والمقرر الهام ٢٣/٩٨ المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، والمقرر ١/٩٩ المؤرخ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ اللذان اتخذهما المجلس التنفيذي قد مهدا الطريق لحقبة جديدة فيما يتصل بالتمويل الأساسي للبرنامج. كما أن البرنامج يضطلع حالياً بعملية لتطوير إطار التمويل المتعدد السنوات الذي يجمع بين أهداف البرامج ومواردها وميزانياتها ونتائجها. والهدف الشامل لإطار التمويل المتعدد السنوات هو زيادة الموارد الأساسية، وسوف يُستخدم كأساس لمساهمة جميع البلدان المساهمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التمويل المتعدد السنوات في المستقبل وتحديد النتائج التي يتعين تحقيقها بالموارد المعلنة.

التحديات المتبقية

٩ - منط التركز في هذه المناقشة ليس هو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه بقدر ما هو المساهمة التي تستطيع المنظمة تقديمها لإصلاح الأمم المتحدة بصورة عامة، ولذلك فإن التحدي الناشئ في هذا السياق هو ضمان التماسك والإثراء المتبادل والاستفادة فيما بين مختلف مبادرات التمويل المتعدد السنوات الجارية حالياً في صناديق وبرامج الأمم المتحدة فضلاً عن منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. وهنا يبدو دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد الحكومي الدولي ودور لجنة التنسيق الإدارية على الصعيد المشترك بين الوكالات دوراً في غاية الأهمية.

التوصيات

١٠ - قد يرغب المجلس التنفيذي، آخذاً في الاعتبار نتائج دورة التمويل السنوية الأولى المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٩، في أن يطلب إلى الدول الأعضاء أن تزيد تمويلها الأساسي لجميع الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على أساس متواصل ومضمون، ويمكن التنبؤ به، ومتعدد السنوات؛ وتزويد

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بتوصيات محددة بشأن مستقبل مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات مع مراعاة الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء.

جيم - العلاقات مع البنك الدولي

١١ - يحتفظ البرنامج دائما بعلاقة قوية مع البنك الدولي فيما يتعلق بالتنفيذ وسوف يواصل هذه العلاقة. كما تستمر الجهود الرامية الى تعزيز هذه العلاقات التنفيذية والتي تنعكس في التقرير السنوي لمدير البرنامج.

١٢ - وعلى صعيد أكثر عمومية، تركز عمليات الإصلاح داخل البرنامج وداخل البنك الدولي كليهما على الحاجة لإعادة تحديد، بل وإعادة تنشيط، العلاقة بين البرنامج والبنك. وباعتماده لاتفاقه الاستراتيجي، قدم البنك التزاما رئيسيا للقضاء على الفقر وإجراء عملية تغيير هامة تساعد على تحقيق أهدافه. ونتيجة لعملية التغيير هذه لم يعد يوجد الوضوح نفسه الذي كان يوجد سابقا بين قواعد ومهام البنك من ناحية وكيانات الأمم المتحدة من ناحية أخرى.

١٣ - والحالة الجديدة تهيئ فرصا هائلة ولكنها تثير كذلك بعض المشاغل. كما أن التركيز الجديد للبنك على عدد من الأهداف الرئيسية التي وضعتها المؤتمرات العالمية توفر دعما هاما لتحقيق هذه الأهداف. ويعتقد مدير البرنامج أن هناك إمكانيات ضخمة لوجود تعاون قوي لتحقيق أهداف متفق عليها عالميا.

١٤ - ويشترك البرنامج والبنك في مناقشات واسعة حول عدد من المسائل التي نشأت عن عمليات التغيير التي تقوم بها هاتان المنظمتان. وتم تبادل بنء للآراء بالنسبة لمسألة الحصول على تمويل للتعاون التقني عن طريق المنح.

١٥ - كما أجريت مناقشات تتعلق بمبادرة البنك الدولي الخاصة بوضع الأطر الإنمائية الشاملة. وكان البرنامج دائما مشتركا اشتراكا قويا على الصعيد التنفيذي لدعم بناء القدرات الوطنية على إدارة المعونة. وإلى الحد الذي ترغب فيه الحكومات في وضع أطر إنمائية شاملة يكون البرنامج مستعدا للاستجابة لطلبات المساعدة. وفي الوقت نفسه، يبدو أنه من السابق لأوانه التوصل إلى نتيجة بشأن ما تعنيه الأطر الإنمائية الشاملة من الناحية العملية. وسوف يركز البرنامج أيضا، عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، على مستقبل العلاقة بين الأطر الإنمائية الشاملة، حيث يتم وضعها، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وينبغي توضيح عدد من المسائل في هذا الصدد.

١٦ - ومن منظور البرنامج فإن الميزة النسبية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هي على وجه التحديد النظر في مسائل مثل علاقة التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالأطر الإنمائية الشاملة، وكيفية إيجاد محفل يمكن لكيانات الأمم المتحدة أن تتوصل عن طريقه إلى تفاهم مشترك بشأن هذه المسائل. وينبغي أن تستمر إمكانية الاتصال المباشر بالبنك الدولي على صعيد الصناديق والبرامج

كل على حدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تربطه بالبنك علاقات تنفيذية ثنائية متنامية وفعالة. وتستطيع الصناديق والبرامج في هذه العلاقة الثنائية أن تعرب عن التفاهم المشترك داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

التوصيات

١٧ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن:

١ - يحيط علماً بالجهود التي يقوم بها البرنامج ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن التعاون مع البنك الدولي؛

٢ - تشجيع البرنامج الإنمائي على زيادة تطوير علاقته المباشرة والمثمرة مع البنك الدولي ولا سيما على الصعيد التنفيذي.

دال - تقديم الدعم لأنشطة تخفيف الكوارث الطبيعية

١٨ - يطلب برنامج الإصلاح نقل مهام دعم التعاون التقني لتخفيف آثار الكوارث الطبيعية الى البرنامج الإنمائي. وقد تم الآن هذا النقل، وحول إليه من الميزانية العادية للأمم المتحدة لفترة السنتين مبلغ ٢,٣ مليون دولار كان مخصصاً له في تلك الميزانية لسنة ١٩٩٨.

١٩ - وقد أخذ البرنامج على عاتقه المسؤوليات التي كانت فيما مضى مناطة بمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ للقيام بالأنشطة التنفيذية لتخفيف آثار الكوارث الطبيعية والوقاية منها والتأهب لها. وقد أصبحت المسؤوليات التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للتدريب على إدارة الكوارث وفرع التخفيف من آثار الكوارث في مكتب منسق الشؤون الإنسانية مدمجة في برنامج الحد من حالات الكوارث والإنعاش، الموجود في جنيف، كجزء من شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ في البرنامج الإنمائي.

٢٠ - وقد تم تعيين سبعة موظفين فنيين بالإضافة الى موظفين آخرين للدعم، لمساندة الجهود الجارية التي يقوم بها البرنامج الإنمائي في أنشطة الحد من حالات الكوارث والإنعاش. أما أهداف البرنامج من الحد من حالات الكوارث والإنعاش فهي تحقيق خفض مستدام في مخاطر الكوارث وحماية المكاسب الإنمائية؛ والتقليل من حالات الوفيات وفقدان وسائل العيش بسبب الكوارث وضمان أن يعمل الإنعاش من الكوارث على تعزيز التنمية البشرية المستدامة.

٢١ - وقد بدأ بالفعل برنامج الحد من حالات الكوارث والإنعاش بأنشطة لبناء القدرات في البلدان النامية تهدف الى تعزيز وجود نهج شاملة للحد من حالات الكوارث، ووضع استراتيجيات وطنية ودون إقليمية للتقليل من تلك الحالات، تشمل التخفيف من آثار الكوارث، وتشريعات في البلدان المعرضة للكوارث. كما

أن البرنامج يساند وجود نهج منسق مشترك بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين في التنمية، ومنهم المنظمات غير الحكومية.

التحديات المتبقية

٢٢ - برزت أهمية هذا المجال من التعاون بعد سلسلة الكوارث الطبيعية التي حدثت في الآونة الأخيرة، ومنها الكوارث المتصلة بظاهرة النينو ElNino وإعصار ميتش (Mitch). وهذه الكوارث الطبيعية تؤكد على أهمية مواصلة الجهود لبناء القدرة الوطنية على تخفيف آثار الكوارث والوقاية منها والتأهب لها.

التوصيات

٢٣ - قد يرغب المجلس في أن:

١ - يحيط علماً بالتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن في نقل هذه المهام إلى البرنامج الإنمائي؛

٢ - يشجع إيجاد مزيد من الروابط بين هذه الأنشطة والأنشطة الرئيسية الأخرى التي يقوم بها البرنامج لبناء القدرات في مجال التخفيف من آثار الكوارث والوقاية منها والتأهب لها داخل أطر التعاون القطري، وخاصة في البلدان المعرضة للكوارث الطبيعية.

هـ - إنشاء دائرة الأمم المتحدة للاتصال مع دوائر الأعمال الحرة

٢٤ - طلب الأمين العام في برنامجه للإصلاح تقديم اقتراح بشأن إنشاء دائرة للاتصال مع القطاع الخاص على نسق دائرة الاتصال مع الجهات غير الحكومية التي تمارس عملها بالفعل بشأن العلاقات مع المجتمع المدني. وقد قام البرنامج، بعد مشاورات أجراها مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ودائرة الاتصال مع الجهات غير الحكومية، بوضع اقتراح قدم إلى الأمين العام في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

التحديات المتبقية

٢٥ - أظهرت المناقشات المشتركة بين الوكالات التي تمت فيما بعد داخل لجنة التنسيق الإدارية قلة الحماس لإنشاء دائرة اتصال أخرى، بصرف النظر عن موقعها، لأن هذه الوحدات تواجه مشاكل كبيرة في ضمان الحصول على الدعم المادي والمالي الدائم من المنظمات الأعضاء.

٢٦ - وقد أعيد تعريف التحدي على أنه يعني ضرورة التوصل إلى قدر من التفاهم المشترك بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن التفاعل مع القطاع الخاص، ولا سيما في ضوء البيانين اللذين أدلى بهما الأمين العام في المنتدى العالمي لرجال الأعمال الذي عقد في دافوس بسويسرا مرة في عام ١٩٩٨ وأخرى في عام ١٩٩٩. فقد دعا الأمين العام إلى وجود تعاون أكبر ووجود اتفاق عالمي بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص، يستند إلى قواعد منظومة الأمم المتحدة، ويكون في البداية في ثلاثة مجالات:

حقوق الإنسان، والمعايير البيئية، ومعايير العمل. كما أن التفاعل مع القطاع الخاص كان الموضوع الرئيسي للدورة الأولى للجنة التنسيق الإدارية المعقود يومي ٩ و ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩. ويبدو جليا أن معظم كيانات منظومة الأمم المتحدة لها علاقات متنامية مع القطاع الخاص، وأن مثل هذا التفاهم المشترك هو أمر لا غنى عنه.

التوصيات

٢٧ - قد يرغب المجلس في أن:

١ - يحيط علما بما حدث من تغير في مناط التركيز في التوصيات الواردة في الإجراء ١٧ (ج) و (د) لبرنامج الإصلاح؛

٢ - يشجع البرنامج الإنمائي على متابعة الحوار فيما بين الوكالات مع الأعضاء الآخرين في لجنة التنسيق الإدارية بهدف التوصل الى تفاهم مشترك بشأن التفاعل مع القطاع الخاص.

المرفق

برنامج الأمين العام للإصلاحالتقدم المحرز في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائيةمذكرة إعلاميةأعدها مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

في نيسان/أبريل ١٩٩٩

قدم الأمين العام في تقريره لعام ١٩٩٧ بعنوان "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950) خطة شاملة لتعزيز فعالية الأمم المتحدة حتى يتسنى لها مواجهة تحديات القرن القادم.

ويستهدف العديد من التدابير الإصلاحية تعزيز الأمم المتحدة بوصفها محركاً للتنمية المستدامة المتمحورة حول الناس ولاستئصال شأفة الفقر. ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي أنشئت لتكون الأداة الأساسية لبرنامج الأمين العام للإصلاح، تجمع معاً كيانات الأمم المتحدة التي تعالج قضايا التنمية. وتشرف عليها لجنة تنفيذية تتألف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي برئاسة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(١)

(١) الكيانات التالية أعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الكاملة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأغذية العالمي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اللجان الإقليمية، المفوض السامي لحقوق الإنسان والممثل الخاص للأمين العام المعني بأثر النزاع المسلح على الأطفال. وتتألف اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي وسائر الكيانات المشاركة كما تقتضيه اهتماماتها والولايات المناطة بها. ويشارك مكتب المتحدث باسم الأمين العام وصندوق الأمم المتحدة للاستثماري للشراكة الدولية في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بصفتها مراقبين.

وتهدف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أساساً إلى تعزيز تماسك وفعالية أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية على مستوى السياسة العامة والبرامج. ولهذه الغاية، تعمل المجموعة على تيسير وضع سياسة عامة مشتركة واتخاذ القرارات وتنسيق البرامج بين كيانات الأمم المتحدة الإنمائية. كما تعمل المجموعة على تحسين الإدارة والكفاءة.

ويقدم هذا العرض المستكمل معلومات عن التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٩.

أولاً - تعزيز استجابة الأمم المتحدة لاحتياجات البلدان الإنمائية

تعمل الأمم المتحدة مع البلدان عبر العالم لمساعدتها على مواجهة عدد من المشاكل الإنمائية الأساسية، وذلك باستثمار مختلف المهارات والخبرات المتوفرة في إدارتها، وصناديقها، وبرامجها. فبينما تنفرد كل منظمة بقدرات وكفاءات معينة، توفر مبادرة الإصلاح إطاراً يمكن لمنظمات الأمم المتحدة أن تعمل فيه معاً وتلبي احتياجات البلدان الأعضاء بطريقة "متسقة ومتماسكة وفعالة من حيث التكلفة" (انظر الفقرة ١٤٩ من الوثيقة A/51/950) كما يقتضيه العالم المتغير بسرعة في الوقت الراهن.

ألف - أدوات من أجل التغيير: التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

التقييم القطري المشترك عملية مشتركة بين القطاعات ترمي إلى تقديم تحليل متماسك وشامل لاحتياجات البلد الإنمائية تستند إليه الأمم المتحدة في صوغ رد ومحور تركيز استراتيجيين لأنشطتهما. إن التقييم القطري المشترك خطوة أساسية نحو إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

ويشكل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مجالاً للتخطيط الاستراتيجي وللبرمجة التعاونية يساعد على تحديد الأولويات المشتركة التي ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات بشأنها، باتفاق مع الحكومات الوطنية. ويتطلب تعاوناً وثيقاً بين الأمم المتحدة وسائر الشركاء في التنمية من قبيل المجتمع المدني ومنظمات المساعدة الثنائية والمؤسسات المتعددة الأطراف.

وبمجرد الإعلان عن برنامج الأمين العام للإصلاح، بدأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مرحلة تجريبية في تموز/يوليه ١٩٩٧ لاختبار إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ١٨ بلداً. وقد تم تحليل التجارب واستخلاص الدروس من المرحلة التجريبية من خلال تقييم مزدوج توج بحلقة عمل مشتركة بين الوكالات نظمت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

وقد تم الاسترشاد بالتوصيات الصادرة عن حلقة العمل التي أيدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والجمعية العامة في قرارها اللاحق ١٩٣/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، لصياغة المبادئ التوجيهية المنقحة للتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. كما استشيرت على نحو وافي، في إعداد التنقيح، الدائرة الأوسع لوكالات الأمم المتحدة التي تشكل منظومة الأمم المتحدة. وفي ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، اعتمدت جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة المبادئ التوجيهية المنقحة للتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

وتقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإعداد مقترحات لتوسيع نطاق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على مراحل وبشكل كامل، ليشمل جميع البلدان المستفيدة من برامج الأمم المتحدة. وسترتبط هذه العملية الموسعة بمواءمة الدورات البرنامجية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وهو ما تعمل اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على التعجيل به لتشجيع التنسيق الأفضل للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على المستوى القطري. وتتوقع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إنجاز عملية مواءمة الدورات البرنامجية لمعظم البلدان بحلول عام ٢٠٠٢ ولجميع البلدان بحلول عام ٢٠٠٤.

باء - القيادة من أجل التغيير: نظام المنسق المقيم

من العناصر الحاسمة لبرنامج الإصلاح ضمان التنسيق الأنجع لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية. وإن المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، الذين يمولهم ويشرف عليهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هم ممثلو الأمين العام المعينون للإشراف على العمليات الإنمائية، ويقودون أفرقة الأمم المتحدة القطرية في ١٣٠ بلداً. وينتظر منهم، في إطار هذا الدور، أن يدافعوا عن مصالح الأمم المتحدة ويروجوا لولايتها في مجال التنمية، مستنديين إلى الدعم والتوجيه من كامل أسرة منظمات الأمم المتحدة من خلال نظام المنسق المقيم، الذي تشارك فيه جميع وكالات الأمم المتحدة.

ولا زالت الجهود متواصلة لتوسيع مجال اختيار المنسقين المقيمين ليشمل جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ولزيادة عدد المنسقات المقيمات. وتشمل التدابير الأخرى المعتمدة والجاري تنفيذها لتعزيز نظام المنسق المقيم ما يلي:

- إجراءات جديدة لانتقاء المنسقين المقيمين تشمل تقييماً مستقلاً لكفاءة المرشحين وفريقاً استشارياً مشتركاً بين الوكالات لاستعراض المرشحين وتقديم المشورة إلى مدير البرنامج، الذي يستشير رؤساء وكالات الأمم المتحدة الأخرى قبل تقديم توصيات للأمين العام؛
- إجراء تقييمات لأداء المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، مما يسمح لجميع الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة بإبداء ملاحظاتهم لمدير البرنامج بشأن ما أنجز من عمل؛

- مبادئ توجيهية للمنسقين المقيمين تتعلق بالإبلاغ والمساءلة يقدم بها مدير البرنامج توجيهات خطية إلى جميع المنسقين المقيمين بشأن مبادئ إعداد التقارير والمساءلة عن مهامهم؛
- إجراءات سنوية منقحة تتعلق بالتقارير التي يعدها المنسقون المقيمون، توفر أساساً أوضح يستند إليه في تقييم عمل المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل سنوية أعدها كل فريق قطري على حدة.
- دعم أقوى من المقرر يشمل قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برصد موارد مالية وافية ليستخدما المنسقون المقيمون في تعزيز الأنشطة التنسيقية على المستوى القطري والدفع بالأنشطة التعاونية لمنظومة الأمم المتحدة.
- زيادة دعم التدريب للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وذلك بالتعاون مع كلية موظفي الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية.

جيم - الشراكات من أجل التغيير: العمل مع البنك الدولي

دعا الأمين العام، في تقريره إلى "توزيع مناسب للمسؤوليات بين مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة لفائدة البلدان المشمولة بالبرامج (الفقرة ١٦٣ من الوثيقة A/51/950)" ولهذه الغاية، تركز مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي اهتمامهما على المجالات الثلاثة التالية:

- شبكات المعارف: تجري حالياً مناقشات بين ممثلي مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي بشأن إنشاء شبكة معارف عالمية وإمكانيات مشاركة الأمم المتحدة في هذه الشبكة. واتفقت المجموعة والبنك الدولي لاحقاً على تقاسم معدات التداول عن طريق الفيديو على المستوى القطري كخطوة أولى نحو تحسين التعاون في هذا المجال،
- بناء القدرات والمساعدة التقنية: التقى وفد عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بواشنطن، بممثلين عن البنك الدولي لفتح حوار بشأن التعاون في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات، وهذا الحوار متواصل ويجري توسيع مجاله ليشمل إطار العمل الشامل للتنمية الذي شرع البنك الدولي في تنفيذه مؤخراً؛
- إقامة صلة وصل بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأنشطة استراتيجية المساعدة القطرية: اختارت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي فييت نام ومالي لاختبار هذه العملية. وتقوم المجموعة حالياً باستعراض نتائج عملية الاختبار كأساس للتشجيع على زيادة التعاون في بلدان أخرى.

دال - سد الفجوة: الصلات فيما بين المهام وأطر العمل الأساسية

تمشيا مع مقترحات الأمين العام المتعلقة بالإصلاح، فإن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقوم بخطوات لضمان تمتين الروابط بين أعمالها وأعمال اللجان التنفيذية الثلاث الأخرى التي أنشأها الأمين العام في إطار عملية أساسية من عمليات الإصلاح الذي يقوم به وأنشئ فريق عامل مشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية للنظر في سبل تعزيز العلاقة بين الأنشطة التنظيمية والأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، وفي كيفية ضمان المشاركة الفعالة للوكالات المعنية بوضع المعايير في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

وعقد اجتماع مشترك بين اللجنة التنفيذية المعنية بالسلم والأمن واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية واللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ لمناقشة قضايا تتطلب نهجا مشتركا من قبل اللجان التنفيذية الثلاث. وأقر هذا الاجتماع الحاجة إلى تعزيز الروابط بين عملية النداءات الموحدة للمساعدة الإنسانية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وآليات البرمجة المتكاملة الأخرى للإنعاش. وقرر الاجتماع المشترك أن يضطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، باعتباره ميسرا لعملية النداءات الموحدة، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، باعتبارها مشرفة على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بمسؤولية ضمان تبادل المعلومات على نحو متسق ومنظم بشأن تطور العمليتين. وتم الاتفاق على أن تحتوي المبادئ التوجيهية المنقحة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بابا يتناول الوقاية من الكوارث وتخفيفها ومعالجة آثارها، يصاغ بالتشاور مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وهيئات مختصة أخرى تابعة للأمم المتحدة.

ثانيا - تحويل السياسة العامة إلى واقع ملموس

من العناصر الأساسية التي تنطوي عليها جهود الإصلاح ترجمة الأفكار والمعارف الجديدة إلى واقع عملي. فإن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، علاوة على مساهمتها في صوغ سياسة الأمم المتحدة الإنمائية، أخذت على عاتقها مسؤولية ضمان تحويل السياسة العامة إلى فعل.

ألف - منطلق من أجل التغيير: متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية

يضطلع المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بمسؤولية خاصة في العمل مع الحكومات لتنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية. وباتصال مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وأمانة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، يقدم مدير البرنامج ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية توجيهات إلى المنسقين المقيمين بشأن المتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة الأساسية. ويجري رصد التقارير السنوية للمنسقين المقيمين لمعرفة مدى مساعدة الأمم المتحدة للبلدان على

إجراء المتابعة للمؤتمرات. كما أن آليتي التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية توفران مجالاً للحوار بين الوكالات ولاتخاذ التدابير الداعمة لمتابعة المؤتمرات.

باء - الطابع العالمي لحقوق الإنسان: الحق في التنمية

تمشيا مع نداء الأمين العام لجعل حقوق الإنسان قضية شاملة في كل مجال من المجالات الموضوعية الأربعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مجال التنمية، أنشئ الفريق العامل المعني بالحق في التنمية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

واستعرض الفريق العامل المعني بالحق في التنمية المبادئ التوجيهية المؤقتة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وقدم مقترحات خاصة لتبيان الطابع الشامل لحقوق الإنسان على نحو أفضل في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعلاوة على ذلك، أعد الفريق مذكرة توجيهية غير رسمية بشأن أسلوب التعامل مع مسائل الاتصال المتعلقة بحقوق الإنسان ووجهها إلى جميع المنسقين المقيمين.

جيم - توسيع نطاق المواهب العالمية: منظورات كل جنس من الجنسين

أكد الأمين العام، في مقترحاته الإصلاحية، على ضرورة إدراج منظور نوع الجنس بصورة فعلية في برامج جميع مؤسسات الأمم المتحدة. واستعرض الفريق الفرعي المعني بنوع الجنس التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي تم تشكيله في حزيران/يونيه ١٩٩٨، مضمون أطر عمل الأمم المتحدة التجريبية للمساعدة الإنمائية فيما يتعلق بنوع الجنس واقترح توصيات ترمي إلى إدراج منظور نوع الجنس في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بصورة أكثر فعالية. وعلاوة على ذلك، عمل الفريق الفرعي بشكل وثيق مع الفريق العامل المعني بالمؤشرات التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لضمان أخذ جوانب نوع الجنس في الاعتبار عند وضع المؤشرات الأساسية للتقييم القطري المشترك والمبادئ التوجيهية النهائية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

وتشمل مهام الفريق الأساسية لعام ١٩٩٩: رصد المبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك ومؤشراته من منظور نوع الجنس؛ وإقامة علاقة أوثق بين الأفرقة المواضيعية المعنية بنوع الجنس في هذا المجال؛ وبناء كفاءات في مجال قضايا الجنسين من أجل انتقاء المنسقين المقيمين؛ والعمل على وضع نهج موحد للأمم المتحدة لمراعاة نوع الجنس في التدريب والتعلم، والدفع بالتدريب في مجال منع التحرش الجنسي.

دال - محور اهتمام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية: دعم أفريقيا

وتحظى أفريقيا باهتمام رئيسي من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. لذا فقد شارك أعضاء المجموعة مشاركة فعالة في المبادرة الخاصة بأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتصدي للأسباب الجذرية للمشاكل التي تواجه القارة ولدعم التنمية في أفريقيا. وقد شجعت البلدان المشاركة في المرحلة التجريبية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على استخدام هذا الإطار كأداة لتنفيذ المبادرة الخاصة بأفريقيا. وأدت المشاورات المكثفة أيضا إلى وضع خطة عمل متكاملة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية استجابة لتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318).

هاء - النظرة العالمية: العولمة

التزم قادة الأمم المتحدة، خلال اجتماع لجنة التنسيق الإدارية الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بالعمل معا لمواجهة الأزمة المالية وتحديات العولمة. وقد طُلب إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقديم التوجيه والدعم للأفرقة القطرية في هذا المجال. و أنشئت فرقة عمل معنية بالعولمة تابعة للمجموعة لتبادل المعلومات داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإقامة صلات مع الأجزاء الأخرى بمنظومة الأمم المتحدة في أعمالها بشأن هذا الموضوع. وقد أعدت فرقة العمل خطة عمل أشركت فيها الأفرقة القطرية لمساعدتها على تكييف ردود فعلها إزاء الأزمة المالية. وتقوم فرقة العمل حاليا بتحليل ردود فعل الأفرقة القطرية إزاء الأزمة بغية تبادل الممارسات الجيدة في السياسة الاجتماعية وتعزيزها.

ثالثا - زيادة المهارات والموارد إلى أقصى حد لتكون الأمم المتحدة أكثر فعالية

يجب أن تستخدم الموارد المتاحة للأمم المتحدة استخداما استراتيجيا من أجل تحقيق أكبر تأثير ممكن. ويهتم أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بصورة خاصة بضمان أفضل استخدام ممكن لمواردهم المحدودة بما فيه صالح البلدان والشعوب التي يعملون لخدمتها. وتمشيا مع جهود الإصلاح الأوسع نطاقا التي بدأها الأمين العام لتحسين فعالية المنظمة من حيث التكلفة وكفاءتها، تعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على إخراج عدة مبادرات مشتركة.

ألف - القيمة المضافة: مواءمة الإجراءات والسياسات

دعت الجمعية العامة إلى زيادة مواءمة وتبسيط السياسات والإجراءات التي تستخدمها هيئات منظومة الأمم المتحدة الرئيسية. وكخطوة في هذا الاتجاه، أسهمت الأفرقة الفرعية المعنية بالسياسات البرنامجية والعمليات البرنامجية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في توضيح مصطلحات البرمجة التي تستخدمها المنظمات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وهذا ما أدى إلى تبسيط جهود التعاون في هذا المجال وزيادة مواءمة السياسات والإجراءات التنفيذية. وتتوفر حاليا لجميع المنسقين

المقيمين ولأفرقة الأمم المتحدة القطرية تعريفات موحدة لمصطلحات البرمجة، بما في ذلك البرمجة المشتركة.

ويعمل أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية كل على حدة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ككل على تعديل الإجراءات البرنامجية في ضوء تجربتي التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. والعمل جارٍ على مستوى آخر لوضع نهج وإجراءات مشتركة لبناء القدرات الوطنية.

باء - تقاسم الموارد: دار الأمم المتحدة/الخدمات المشتركة

اقترح الأمين العام، في إطار تدابير الإصلاحية، أن تندمج جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومراكزها الإعلامية في مكتب واحد يدعى دار الأمم المتحدة تحت سلطة المنسق المقيم للأمم المتحدة. وحتى الآن، حددت مواقع ٣١ دارا للأمم المتحدة، ومن المتوقع إضافة ما لا يقل عن عشرة دور أخرى في العام القادم. ومن المتوقع أيضا أن يتم تقييم ٢٠ بلدا آخر في عام ١٩٩٩ حيث ستكون نسبة التنفيذ ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٠.

وحيثما يعمل الناس في نفس المبنى، فإن التعاون يصبح أكثر احتمالا و التنسيق أيسر. ويسمح إنشاء دار الأمم المتحدة أيضا بتقاسم خدمات الدعم على نطاق أوسع بين كيانات الأمم المتحدة وبتقليل التكاليف الإدارية. ويساهم مبنى المكتب المشترك في إذكاء روح الجماعة وتحديد أعضاء الأفرقة القطرية لغرض مشترك.

ويضم مبنى الدار مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، ومكاتب جميع ممثلي أعضاء اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومكتب مركز الأمم المتحدة للإعلام. وتلتزم جميع المنظمات المشاركة في دار الأمم المتحدة بتحقيق الفعالية من حيث التكاليف من خلال وضع إطار للخدمات المشتركة. وسوف تدعى مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة للالتحاق بدار الأمم المتحدة حيثما كان ذلك ممكنا وفعالا من حيث التكاليف.

وقد أرسل استقصاء لجمع المعلومات عن الخدمات المشتركة إلى جميع المنسقين المقيمين والممثلين الميدانيين لجميع وكالات اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في شباط/فبراير ١٩٩٩، كما أرسل إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية. وستحلل الأجوبة على هذا الاستقصاء لتحديد وضع الخدمات المشتركة ومدى الحاجة إليها بشكل أفضل في كل بلد وسيسترشد بها لاتخاذ إجراءات في المقر.

ويُسجَع إنشاء دور "فعالية" للأمم المتحدة في عدد من البلدان التي لا يشكل فيها إقامة دور الأمم المتحدة احتمالا عاجلا. وترتبط المكاتب المنفصلة بعضها ببعض من خلال الإنترنت على المستوى القطري لتحسين تبادل المعلومات والممارسات والخبرات.

وللإسراع بعملية اتخاذ القرار، أنشأت اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فريق إدارة مشترك يعمل باعتباره هيئة لاتخاذ القرارات تحظى بالسلطة المالية والإدارية في كل المسائل المتصلة بالمباني والخدمات المشتركة.

جيم - الإعداد للتغيير: التوظيف والتدريب والتعلم

البشر هم الذين يدفعون إلى التغيير. ولضمان نجاحه، لا بد من تشجيع الموظفين وتدريبهم ومنحهم فرص التعلم الملائم لمواجهة التحديات التي تطرحها عملية الإصلاح. وهناك عدة أفرقة داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعمل لمساعدة الموظفين على الاستعداد لمواجهة هذه التحديات.

وينكب الفريق الفرعي المعني بالموظفين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على مسألتين هامتين تتعلقان بتنمية مهارات الموظفين. فالفريق يبحث أولاً سبل زيادة حراك الموظفين داخل المنظمات الأعضاء فيه. وبما أنه من المطلوب من موظفي وكالات الأمم المتحدة التفكير بطريقة أكثر استراتيجية وتعاونية، فإن اطلاعهم الواسع على مختلف الاحتمالات المستقبلية بالنسبة للوكالات والحالات القطرية أصبح ذا أهمية متزايدة. ويعمل الفريق أيضاً من أجل الرد بصورة أفضل على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في مقر العمل.

وينظر حالياً الفريق العامل المعني بالتدريب التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أربع مسائل تتعلق بالتدريب والتعلم وهي: (أ) ترتيبات الدعم لعملية التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ (ب) استكمال البرامج القائمة للتدريب والمعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب لكي تستخدمها أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ (ج) إدماج مسائل حقوق الإنسان وقضايا نوع الجنس في مبادرات التدريب؛ (د) تنسيق أنشطة التدريب مع كلية موظفي الأمم المتحدة لا سيما في مجال تنسيق الأمم المتحدة.

رابعا - آفاق المستقبل: الخطوات التي ستتخذ في القرن القادم

تعتبر عملية الإصلاح عملية ديناميكية. فالإجراءات التي تم إيجازها آنفا هي باكورة نتائج برنامج الإصلاح والتجديد المتواصل. ولقد وضعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية برنامجاً شاملاً، يدفع بمبادرات الأمين العام الإصلاحية إلى الأمام في عدد من المجالات من قبيل التعاون البرنامجي، ومواءمة الإجراءات، وتعزيز نظام المنسق المقيم، وترشيد الهياكل والخدمات الإدارية. واستناداً إلى ما أحرزته من تقدم في وقت سابق، فإن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تواصل بعزم مهمة تحسين تماسك عمليات الأمم المتحدة الإنمائية وتأثيرها وفعاليتها من حيث التكلفة. ويكمن الهدف من تحسين العمليات في زيادة مساعدة الناس في البلدان التي تتواجد بها الأمم المتحدة لا سيما فئة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع والبالغ عددهم ١,٣ بليون نسمة.

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإيجاز

من العناصر الأساسية للإصلاح تجميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وسائر الكيانات المكلفة بالأنشطة الإنمائية في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية برئاسة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولقد أنشئت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ١٩٩٧ لزيادة فعالية العمليات الإنمائية وتأثيرها. وتمثل التنمية سبعين في المائة من مجموع الأعمال التنفيذية للأمم المتحدة. ويقدم أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الدعم للسياسات والبرامج في أكثر من ١٥٠ بلدا ويقومون بتوجيه أكثر من ٥ بلايين دولار من الموارد سنويا إلى تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. أما مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فقد أنشأه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليكون بمثابة أمانة للمجموعة وليقدم الدعم للبرنامج في الاضطلاع بمسؤوليات المنسق المقيم. ويتولى مكتب المجموعة الإنمائية دعم قدرات أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على اتخاذ تدابير مشتركة بشأن مختلف المبادرات الإصلاحية. ويتولى أيضا مهمة الاتصال بكيانات الأمم المتحدة من قبيل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية لضمان وجود روابط أوثق بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا.

— — — — —